الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

8 **رجب** 1438 –6 **إبريل** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

حقوق الإنسان لـ «عكاظ»: نتابع قضية «معنفة سكاكا»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://okaz.com.sa/article/1538142

عبدالعزيز المشيطي (القريات(
Abdulaziz010100@

أكدت جمعية حقوق الإنسان لـ «عكاظ» متابعتها لقضية «معنفة سكاكا» بمنطقة الجوف مع الجهات ذات الاختصاص.

وأوضحت نائبة رئيس الجمعية لشؤون الأسرة الدكتورة نورة العجلان أن دور الجمعية رصد الإجراءات المتبعة مع مثل هذه الحالات دفاعا عنها، والتدخل لحمايتها وتقييم الأداء، داعية الجميع إلى إبلاغها بأي حالات مماثلة.

وأضافت، كل المجتمع تفاعل مع المواطنة، وعلى الجميع أن يعلم أن هناك نظاما للحماية من الإيذاء وصدرت لائحته التنفيذية قبل 3 سنوات (8/ 5 /1435هـ)، وكذلك نظام حماية حقوق الطفل الذي يقضي بأن تتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مباشرة حالات العنف والإيذاء وأن تكون هى الجهة التى تباشر هذه القضايا وأن على كل من يطلع على حالة مماثلة أن يبلغ سواء كان من جهة حكومية أو خاصة أو أفرادا ويكون التبليغ للجهة الرسمية المعنية بالحماية ووضع رقم موحد 1919، يمكن للمواطنين التبليغ من خلاله عن حالات الإيذاء.

ولفتت إلى أن النظام يمنح الوزارة الحق في التدخل السريع والاستعانة بالجهات الأمنية، فيما أعفى صاحب البلاغ من المسؤولية عن البلاغ.

وأشارت إلى أن النظام حدد العقوبات التى تتخذ ضد المعنف أو من يرتكب فعلا من أفعال الإيذاء، التي تشمل السجن وغرامة مالية مع أخذ تعهد بعدم التكرار ومضاعفة العقوبة في حالة العودة للفعل.

تقرير يؤكد التزام المملكة بحقوق الإنسان الواردة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية

الشورى يطالب بتهيئة كوادر وطنية للعمل كمبعوثين وخبراء ومحققين في المنظمات الدولية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
www.alriyadh.com/1583445

الرياض - عبدالسلام البلوي

أكد تقرير رقابي اهتمام المملكة بحقوق الإنسان التزاماً بمبادئ حقوقه الواردة في القران الكريم والسنة النبوية المطهرة وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أظهر التقرير التزامها بالمواثيق الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي صادقت عليها، وتضمن التقرير خمس توصيات للجنة الهيئات الرقابية بمجلس الشورى بعد دراستها لأداء هيئة حقوق الإنسان للعام المالي 36-1437.

وطالبت التوصيات التي ستعرض ضمن التقرير الاثنين المقبل بتهيئة كوادر سعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان للعمل كمبعوثين وخبراء ومحققين دوليين في المنظمات الدولية، مؤكدةً أهمية تأهيل هذه الكوادر والدفع بها لتكون مقررة ومسؤولة ومبعوثة لحالات وملفات دولية وبالتالي سيسمح ذلك للمملكة بالتأثير على الساحة الدولية.

ودعت لجنة الهيئات الرقابية إلى وضع أسس ومعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية تعنى بحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتعميق التجربة الوطنية في حماية حقوق الإنسان ونشر هذه الحقوق وثقافتها بجميع مناطق ومحافظات المملكة، وحثت اللجنة الهيئة على متابعة إنجاز مشروع مدونة الأحكام القضائية المنصوص عليه بأمر ملكي الصادر في شهر صفر عام1436.

ولفتت اللجنة الشوريَّة إلى أهمية إنشاء إدارة وأقسام لحقوق الإنسان في الوزارات والمصالح الحكومية ذات العلاقة لتكون العلاقة ضابط اتصال للهيئة، فأوصت بتفعيل المادة 13 من تنظيم الهيئة لتتولى مراقبة وضع حقوق الإنسان ومراجعة الأنظمة والقواعد والتعليمات والإجراءات الإدارية ومدى توافقها مع حقوق الإنسان ودراسة الشكاوى والقضايا.

من ناحية أخرى، قرر مجلس الشورى مناقشة التقرير الذي نشرته"الرياض" بشأن المؤسسة العامة للحبوب وتقريرها للعام المالي 36 -1437 وتوصيات لجنة المياه والزراعة والبيئة التي طالبت بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق لضمان استمرار وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب للمحافظة عليه كمنتج حيوي رئيس للمواطنين على مستوياته الحالية، كما دعت التوصيات إلى إسناد مسؤولية التخطيط والمراقبة للخزن الإستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسة، القمح، الأرز، السكر، الشعير، الذرة الصفراء، وفول الصويا، للمؤسسة العامة للحبوب (الصوامع والغلال ومطاحن الدقيق سابقاً.(

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

7 ملايين ريال لا تطفئ غضب السعوديين على مكاتب استقدام «العمالة المنزلية»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21148860

فجّر السعوديون المتضررون من مكاتب وشركات الاستقدام غضبهم على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على رغم أنها أعادت إليهم أموالهم التي بلغت حوالى 7 ملايين ريال خلال العامين الأخيرين.

فما كاد المتحدث باسم الوزارة خالد أبا الخيل أن يعلن أول من أمس (الثلثاء) عبر «تويتر» إعادة أكثر من 3 ملايين ريال هي حقوق لعملاء مكاتب وشركات استقدام عمالة منزلية خالفت أنظمة الوزارة، ولم تلتزم بمدد وكلفة الاستقدام المعتمدة والموجودة في موقع «مساند» الإلكتروني خلال العام 2016.

ADVERTISING

وطالب مغردون الوزارة بسن قوانين وعقوبات رادعة وعدم الاكتفاء بـ«التحذير «و«التهديد». وقال الشاهين عبر تغريدة: «حفظ الحقوق أسهل من ردها.. يجب ردع آكلي أموال الناس بالباطل»، فيما دون محمد بن جاسر: «لي حقوق متأخرة ومقدم شكوى لدى مكتب العمل منذ ثمانية أشهر، وليس هناك أي تجاوب منكم». وقال آخر» :أنا مقدم شكوى على مكتب استقدام أكثر من ثلاث سنوات ولم تحل!«

ويبدو أن الجدل في هذا الجانب لا ينتهي، إذ وجد متخصصون ومستثمرون في قطاع الاستقدام في السعودية صعوبة القضاء على الشركات والمكاتب الوهمية التي تروج لنشاطها في مجال الاستقدام عبر وسائل وتطبيقات الأجهزة الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي، ومن خلال مكاتب موقتة في مختلف مناطق المملكة، منتقدين الوزارة لعدم قيامها بالدور المطلوب منها في هذا الصدد، على رغم تحذيرها وتهديدها لتلك الشركات والمكاتب والأفراد من فترة إلى أخرى. وقالوا في حديثهم لـ«الحياة» إنهم تضرروا معنوياً ومادياً من تلك الشركات والمكاتب الوهمية التي أساءت لهذا القطاع.

وأوضح المتحدث باسم مكاتب الاستقدام الأهلية ماجد الهقاص لـ«الحياة» حينها، أن هناك صعوبة كبيرة في القضاء على شركات ومكاتب الاستقدام الوهمية غير المرخصة بسبب عدم قيام وزارة العمل بدورها للقضاء على هذه الجهات الوهمية، التي تروج لعملها من خلال وسائل وتطبيقات الأجهزة الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي ومن خلال مكاتب موقتة في مختلف مناطق المملكة.

وكانت الوزارة صرحت في تشرين الأول (أكتوبر) 2016، أنها أنهت 6 آلاف و938 شكوى تقدم بها عملاء ضد مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف مناطق المملكة، لمخالفتها الأنظمة، وتلاعبها بمدد والكلفة. وأشار أبا الخيل حينها إلى أن جميع الشكاوى أغلقت عدا 208 لا تزال قيد الإجراء. وفي الشهر ذاته كشفت الوزارة عن إيقاف خدمات 126مكتب استقدام، لمخالفتها قواعد ولوائح ممارسة نشاط الاستقدام.

وأوضح أن الوزارة تلاحق الأشخاص أو المكاتب أو الشركات التي تعمل في مجال الاستقدام من دون ترخيص، لتطبيق العقوبات التي نصت عليها الأنظمة ذات العلاقة، وإحالة جميع من يشتبه في تورطه بتهمة الاتجار بالأشخاص إلى هيئة التحقيق والادعاء العام. وبحسب التقرير السنوي لإدارة التراخيص الصادر من الوزارة، حددت أعلى ثلاثة أسباب لعدم تجديد التراخيص، ويأتي في مقدمها زيادة عدد الشكاوى من العملاء على المكتب، والإيقافات المتكررة للمكتب خلال فترة الترخيص، فضلاً عن تعدد المخالفات.

وأكدت الوزارة أن العقود والتنظيمات التي أقرت أخيراً، تلزم مزود الخدمة (مكتب أو شركة (استقدام في حال الإخلال بالعقد بأحد خيارين: إما إعادة كلفة الاستقدام للعميل محسوماً منها ما يعادل المدة التي قضاها المستقدم في العمل، أو توفير بديل خلال فترة التجربة، في حين حددت الضوابط والتنظيمات الحالات التي يتم فيها إيقاف الخدمات عن مزود الخدمة، وذلك في حال تجاوز نسب التغيب أو رفض العمل للعمالة التي تم استقدامها من أجله أو ارتفعت نسبة الشكاوى على مزود الخدمة.

وأوضح أبا الخيل أن العدد الإجمالي للتراخيص الممنوحة من الوزارة حتى آذار (مارس) الماضي، شمل 715 مكتباً، و29 شركة، و183 فرعاً للشركات. وتصدرت منطقة الرياض بـ349 ترخيصاً، منها 311 ترخيصاً لمكاتب استقدام، تلتها الشرقية بـ157 ترخيصاً، منها 127 مكتب استقدام، ثم مكة المكرمة بـ142، منها 112 مكتب استقدام.
وأضاف أن القصيم جاءت في المرتبة الرابعة بـ56، تلتها المدينة المنورة بـ54، ثم عسير بـ42، واحتلت تبوك المرتبة السابعة بـ26، في حين جاءت حائل بالمرتبة الثامنة بـ24، تليها نجران بـ20، ثم جازان بـ18، والجوف بـ 17، والباحة بـ15، وأخيراً الحدود الشمالية بـ15.

زوار «مساند»
كشفت الوزارة قبل يومين أن 61 ألفاً و411 عاملاً وعاملة استفادوا من موقع «مساند» للعمالة المنزلية، منهم 40 ألفاً و750 سجلوا سيرهم الذاتية، وأن طلبات الحصول على تأشيرة عمالة منزلية بلغت مليوناً و89 ألفاً و342 طلباً، وعدد المكاتب وشركات الاستقدام المسجلة في النظام 605، وعدد المواطنين والمواطنات المسجلين 600 ألف مواطن، وتجاوز عدد متصفحي الموقع أكثر من 9 ملايين شخص، وبلغ عدد المستفيدين من خدمة التعاقد الإلكتروني ألفين و194 مستفيداً، وعقدت 53 دورة تدريبية موجهة لمستخدمي، وذلك بحسب التقرير الإحصائي الأخير للوزارة العام 2016.
وأطلقت الوزارة موقع «مساند» في آذار العام 2014، وهو منصة إلكترونية ومنظومة متكاملة، بهدف تسهيل إجراءات استقدام العمالة المنزلية وزيادة مستوى حفظ حقوق جميع الاطراف، ويهدف على القضاء على السماسرة والمكاتب غير المرخص لها من خلال التحكم في إجراءات التعاقد الداخلية والخارجية، وتحسين وتطوير قطاع العمالة المنزلية في المملكة، عبر تنسيق العلاقة بين القطاعين الخاص والعام.
والموقع يتيح لمرتاديه إمكان الاطلاع على اشتراطات ما بعد العقد بين طالب الخدمة ومقدمها، ومن ذلك ألا تتجاوز فترة الاستقدام للخدمة 60 يوماً من تاريخ التوقيع، وألا يدفع أكثر من 25 في المئة من قيمته والقيمة المتبقية عند إثبات التأشير على جواز العامل أو العاملة، واشتمال الكلفة على جميع خدمات الاستقدام ما عدا رسوم التأشيرة 2000 ريال.
وتضمنت الاشتراطات فرض غرامة 100 ريال عن كل يوم وبحد أقصى 30 يوماً في حال تأخر وصول العامل أو العاملة عن المدة المحددة، بينما إذا زادت مدة التأخير عن 30يوماً وهي المدة المتفق عليها يعد العقد لاغياً تلقائياً ويعاد للعميل ما دفعه مضاف إليه الغرامة.

الحياة AL HAYAT

»التعليم": إيقاف تراخيص المدارس الأهلية غير الصالحة مستمر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21148421

أكد وزير التعليم أحمد العيسى أن قرار وقف تراخيص المدارس الأهلية ذات المباني المصممة لأغراض غير تعليمية سيطبق من أول لحظة اتخاذ القرار.
وقال خلال تدشين برنامج «تدرج» أمس لرفع كفاءة المباني الأهلية غير التعليمية، إن البرنامج يتضمن التناول المنهجي للمباني غير التعليمية، بعيداً عن الاجتهادات الشخصية، متمنياً أن يحقق البرنامج نتائج سريعة ومتقدمة في تقليص عدد المباني في التعليم الأهلي والمخصصة لأغراض غير تعليمية.
وأوضحت شركة تطوير للمباني أن برنامج »تدرج»، يهدف لتقديم خدمات متكاملة وحلول مميزة ترقى لتطلعات وحاجات مستثمري التعليم الأهلي، وأن يحصل كل طفل سعودي أينما كان على فرص التعليم الجيد، والمستند على آليات وحلول مبتكرة لتحقيق الحد الأدنى لمعايير تصميم مدارس التعليم الأهلي في المباني غير التعليمية في المملكة بدقة وسرعة عالية.
وأضافت أن البرنامج يخدم مستثمري التعليم الأهلي ذوي المباني المصممة لأغراض غير تعليمية في مختلف مناطق

المملكة، ويرسم لهم خطة للتطوير ورفع كفاءة مبانيهم، دعماً للاستثمار في التعليم الأهلي وتجويداً للبيئة التعليمية في المملكة.
وكانت الشركة وضعت خطة لتنفيذ القرار الوزاري، الذي يستهدف مباني التعليم الأهلي غير التعليمية والتي تحمل رخصة بناء سكني أو تجاري أو غيرها، وعقدت أكثر من 8 ورش عمل مع وكالة التعليم الأهلي في الوزارة، ومكاتب التعليم الأهلي والمستثمرين في مختلف مناطق المملكة، وزيارة عدة مدارس ودراسة حالات واقعية بهدف تطوير المعايير والآليات التي يقوم عليها البرنامج.
ويتضمن برنامج «تدرج»، تقديم خدمات متكاملة عدة عن طريق إصدار دليل الحد الأدنى لبرنامج «تدرج «لرفع كفاءة مباني التعليم الأهلي غير التعليمية، شاملاً المعايير كافة المشترط تحقيقها في المبنى غير التعليمي، وإطلاق بوابة «تدرج» الإلكترونية، التي تضمن جودة وسرعة التقييم لمبانيهم، عبر بوابة المدارس الأهلية، كما اشترطت الشركة للتقديم على البرنامج تفويض مكتب هندسي من المستثمر على أن تعمل المكاتب الهندسية كحلقة وصل بين شركة تطوير للمباني ومستثمري التعليم الأهلي لفحص مبانيهم غير التعليمية، توفيراً للجهد على المستثمرين، وتوحيداً للغة الهندسية بين الطرفين، ما يسرع من تنفيذ التوصيات وتطبيق خطة رفع كفاءة المباني بجودة عالية.
وأكدت الشركة أن التقديم لبرنامج «تدرج» سيكون إلكترونياً، بدءاً من معلومات المستثمر والمكتب الهندسي، انتقالاً لمعلومات الأرض المنشأ عليها المبنى غير التعليمي، إذ يشترط أن يكون لها رخصة بناء وشهادة سلامة منشآت حتى يسمح للمكتب الهندسي باستكمال مرحلة معلومات المبنى.
ويشترط لتحقيق المعايير الخاصة بالمبنى حسب ما هو مدرج في دليل الحد الأدنى، رفع كفاءة مباني التعليم الأهلي غير التعليمية بحسب الفئات الجغرافية للمملكة بما يخص معيار الطالب للأرض، والفراغات التعليمية التي يُضمن بها حقه في المبنى غير التعليمي، ومعايير الجودة، ويتم التقييم العام لحالة البيئة التعليمية عن طريق مكتب التعليم الأهلي في المناطق ويمثل 25 في المئة من النسبة المركبة.
كما يقدم البرنامج التوصيات اللازمة للمستثمرين إلكترونياً بهدف رفع كفاءة مبانيهم تدريجياً في حال عدم تحقيقها للمعايير، والقيام بالزيارات الميدانية للتأكد من تطبيقها، وفي حال عدم تقديم المستثمر أو عدم التزامه بتطبيق التوصيات أو عدم تطابق المدخلات مع الواقع، لن تقوم الشركة برفع تقرير عن صلاحية المباني غير التعليمية للوزارة والذي قد يؤدي إلى إيقاف تراخيصها.

ارتفاع البلاغات عن المحسوبية والواسطة واستغلال النفوذ والعقود وتراجعها في تدني مستوى الخدمات

«نزاهة» تكشف للمقام السامي شبهات الفساد في المشروعات الكبرى للتنمية تجاوزات في بعض الإمارات والأمانات والتعليم والصحة والنقل وتعويضات نزع الملكية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1583446

تقرير ـ عبدالسلام محمد البلوي

في مهمتها المنصوص عليها بتنظيمها تابعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المشروعات التنموية الكبرى وراجعت خلال العام المنصرم 36 - 1437إجراءات الطرح والترسية لـ(53) مشروعاً واتضح لها وجود 13 حالة شبهة فساد و26 مخالفة إجرائية ونظامية في الطرح والترسية لتلك المشروعات، كما تجري مراجعة 29 مشروعا.

وكشفت الهيئة في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" أنها رفعت تقريراً للمقام السامي عن نتائج متابعتها للمشروعات التنموية الكبرى إضافة إلى تقرير آخر بالقضايا التي رفعتها إلى خادم الحرمين الشريفين وفق تنظيمها المنصوص عليه في إعداد التقارير بحسب الحاجة عن موضوعات معينة، ومن أبرز تلك الموضوعات والقضايا مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية في إمارة الجوف وفي مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية وبرنامج الاستمطار للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة وأيضاً مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية في بعض العقود التي أبرمها الاتحاد السعودي لكرة القدم، إضافة إلى هدر المال العام وتأخير تنفيذ مسار طريق ـ الفرشة، الريث، الحتو ـ بمنطقة عسير الذي تشرف عليه وزارة النقل.

وأحالت الهيئة للجهات الرقابية والتحقيق المختصة 111 قضية لشبهة الفساد فيها ومن أهم تلك القضايا، مخالفات وتجاوزات مالية في بنك التنمية الاجتماعية ـ التسليف والادخار سابقاً ـ تمثلت في منح قروض بغير وجه حق لأقارب أحد المسؤولين بالبنك وتوظيف أحد أقاربه وصرف بدل تعيين على الرغم من أسبقية الصرف له إضافة إلى تعيين العديد من أقاربه وأصدقائه على وظائف بمسميات غير موجودة في الهيكل التنظيمي، وشبهة ارتكاب جرائم استغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية، والتزوير في محررات رسمية وتبديد المال العام وسوء الاستعمال الإداري والتحايل بقصد إخفاء الجريمة بعد كشفها بحق أحد المسؤولين في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة بحصوله على مبلغ 40 مليون ريال لقاء خدمات استشارية لكليات العلوم الطبية لصالح وزارة التعليم.

ومن القضايا التي أحالتها الهيئة لديوان المراقبة العامة والمديرية العامة للمباحث وهيئتي الرقابة والتحقيق والادعاء، شبهة ارتكاب جريمتي التزوير وسوء الاستعمال الإداري بحق أحد منسوبي أمانة منطقة نجران وإدارة الطرق والنقل بالمنطقة بالرفع بمعاملات تعويض وهمية في إدارة الطرق واستلام بعض الموظفين والمواطنين لتعويضات مادية مقابل نزع أجزاء من أراضيهم من غير وجه حق، وكذلك وجود عدد من المخالفات الإدارية والمالية في ترسية وتنفيذ مشروع الحفريات الصخرية التابع لأمانة منطقة الرياض وقيام بعض المختصين بصرف المستخلصات لمقاول دون تنفيذ أي عمل.

وفيما يخص استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، أنهت الهيئة استرداد 462 مليونا و987 ألف ريال عام التقرير. فيما استردت في أول سنة إنشائها 14 مليونا و700 ألف، وقد تابعت الهيئة استرداد مبالغ مجموعها تجاوز 397 مليون ريال تم صرفها زيادة عن المستحق كتعويضات عن نزع ملكية الأراضي الواقعة على طريق المحول الشرقي بمحافظة الخرج، وأيضاً نحو 30 مليون ريال نتيجة تلاعب متنفذين وموظفين في بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة بعملية إفراغ صكوك أراضٍ نزعت ملكيتها لصالح وزارة النقل لمشروع الطريق الدائري بمحافظة طبرجل بمنطقة الجوف، إضافة إلى متابعة استرداد مبالغ مختلسة تجاوزت 28 مليون ريال من مسؤولين وموظفين بمؤسسة النقد ووزارة الصحة والخطوط الحديدية.

إلى ذلك زاد عدد البلاغات الواردة للهيئة بشأن الفساد المالي والإداري وبلغت2129 إضافة إلى 1207 بلاغ لا تدخل ضمن اختصاصات الهيئة منها 1069 في سوء الاستعمال الإداري واستخدام المال العام واستغلال النفوذ الوظيفي والسلطة والواسطة والمحسوبية والتزوير والرشوة، وبلغت بلاغات تدني الخدمات الصحية والطرق والمياه المقدمة للمواطنين 150 بينما تجاوزت بلاغات تدني الخدمات البلدية 210.

وحسب تصنيف البلاغات تبعاً للجهات الواردة ضدها، فارتفعت من 99 عام 1434 إلى 658 عام التقرير ضد وزارة الشؤون البلدية، وتلتها وزارة التعليم بـ 288ثم الصحة 249 بلاغاً فالداخلية بـ202 ثم وزارة المياه والكهرباء بـ142 بلاغا، بينما لم يسجل ضد وزارة الخدمة المدنية أي بلاغ.

«الشورى» يدرس مقترح نظام لحماية المرضى من التقصير والأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/517684

علمت «المدينة» من مصادر بمجلس الشورى بدراسة مقترح لتشريع نظام «المسؤولية الطبية» مقدم من بعض الأعضاء، ويهدف إلى استحداث نظام يحكم العلاقة بين المريض ومقدم الخدمة، مؤكدا أن مهمة تقديم الرعاية الصحية محفوفة بمخاطر الأخطاء الطبية الناشئة عن الإهمال والمخاطرة بصحة المريض. فيما استبقت اللجنة الصحية المناقشة برفضها للمشروع، مؤكدة أن أهدافه يحققها نظام مزاولة المهن الصحية الموجود.

وأكد المقترح أن النظام سيكون سياجا آمنا للمريض وحاجزا لمقدم الخدمة عن التقصير أو التهور في تقديم الخدمة المطلوبة. وقال أصحاب المقترح: إن حكومة خادم الحرمين اتخذت إجراء وقائيا بإحداث هيئة طبية شرعية تختص بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية وتحدد المسؤولية وتحكم بالتعويضات لكنها بدون نظام إداري تسير عليه وتحتاج إلى نظام يحدد مسؤوليات الطبيب وواجباته ويحكم قضايا المريض ليساعد الجهة المسؤولة عن الحكم على تصور القضايا والانتهاء بها إلى الحكم بالإدانة أو البراءة وتحديد العقوبة الملائمة وتعويض المناسب وفق نظام واضح ومعلن وشفاف.

إلى ذلك أكدت اللجنة الصحية بمجلس الشورى أن المقترح متحقق الأهداف من خلال نظام مزاولة المهن الصحية المقر من المجلس والصادر بمرسوم ملكي في الرابع من ذي الحجة عام 1426، ومواده التي تناولت كل ما يخص المهن الصحية وأحكام مزاولتها وما يمس صحة المريض ورعايته وحقوقه وواجباته، كما تضمن المسؤولية المهنية بفروعها الثلاثة، المدنية والجزائية والتأديبية، إضافة إلى أن النظام الصحي الصادر في ربيع الأول عام 1423 حوى توفير الرعاية الصحية للمواطنين وتوفير التعليم والتدريب لأفراد الفريق الصحي العاملين بالمستشفيات، كما أن صدور هذا لنظام ألغى أنظمة مشابهة كنظام مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان ومشروع نظام الأخلاقيات الصحية.

أسباب رفض اللجنة الصحية للمشروع

- أهدافه موجودة في نظام حالي يختص بإجراءات التقاضي في الدعاوى الطبية وتعزيز دور القضاء الطبي بشكل فاعل وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال القضاء الطبي وأن تتولى المحاكم العامة القضاء في دعاوى الأخطاء الطبية، كل ذلك متحقق بصدور نظام القضاء الجديد ونظام ديوان المظالم.
- يجري العمل على نقل الاختصاص من الهيئات الشرعية الطبية إلى القضاء العام من قبل الجهات الحكومية المختصة، إضافة إلى موافقة مجلس الوزراء على إطلاق البرنامج الوطني لتعزيز السلامة في المرافق الصحية ويحوي مركز سلامة المرضى.
- عدم الحاجة لنظام جديد، فمزاولة المهن الصحية والنظام الصحي يغطيان جميع أجزاء المهن الصحية وهما أشمل من نظام المسؤولية الطبية المقترح.
- هناك تعديلات على «مزاولة المهن الصحية» تتضمن تطويرا لإجراءات التقاضي في الدعاوى الطبية وتعزيز دور القضاء بشكل فاعل وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال القضاء الطبي من خلال تلك التعديلات المقترحة.

رئيس فرقة مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة يثمن جهود المملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/517675

بحث صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، رئيس وفد المملكة المشارك في اجتماعات الدورة الـ 34 لمجلس وزراء الداخلية العرب أمس مع رئيس فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب بمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدكتور جهنغير خان، العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأعرب جهنغير خان خلال الاستقبال عن شكره لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على مواقف المملكة الدائمة ودعمها للأمم المتحدة في إقامة مركز مكافحة الإرهاب، الذي سبق أن اقترحته المملكة وقدمت له تمويلا، منوها بجميع الجهود التي تبذلها المملكة في سبيل محاربة الجريمة والإرهاب.

«التنمية الاجتماعية" تدرج 4889 حالة في الإعانة المالية لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/517621

درجت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس الأربعاء، 4889 حالة تمثل كافة قوائم الانتظار لبرنامج الإعانة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة، بعد التأكد من انطباق شروط الاستحقاق عليهم. وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور نايف بن محمد الصبحي، أن الصرف لمن تم إدراجه في البرنامج سيبدأ شهر رجب الحالي، وقال إن هذا العدد يمثل جميع قوائم الانتظار للأشخاص ذوي الإعاقة ممن تنطبق عليهم شروط الاستحقاق بعد البدء بتطبيق شروط الاستحقاق بشكل آلي، وإيقاف إعانة غير المستحقين.

وأشار الدكتور الصبحي إلى أن وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة ماضية في إدراج جميع من يتقدم لها بطلب الإعانة المالية من الأشخاص ذوي الإعاقة، موضحًا أنه سيتم إشعار جميع المستفيدين الذين تم ضمهم للبرنامج البالغ عددهم 4889 مستفيدًا برسالة نصية تحتوي على إمكانية تحققهم من حالة حسابهم البنكي (الآيبان)، من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية على موقع الوزارة، ومبينًا أن الوزارة وخلال الأشهر القليلة الماضية أدرجت نحو 58 ألف حالة في برنامج الإعانة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف: إن كافة المستفيدين من برنامج الإعانة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم إلحاقهم بالبرنامج تم تحديث بياناتهم الشخصية، ورقم الحساب البنكي لهم، قبل ضمهم لبرنامج الإعانة المالية.

)برنامج الإعانة المالية لذوي الإعاقة(

- 4889حالة تمثل كافة قوائم الانتظار في البرنامج.
- يبدأ الصرف في شهر رجب الحالي.
- 58 ألف حالة أدرجت خلال الأشهر القليلة الماضية.

طوابير التوظيف ماذا تعني 2-2؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1583435

راشد محمد الفوزان

حين ننظر لمشاركة القطاع الخاص في الناتج القومي الوطني نجد أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 40.5%، وتبلغ قيمة الناتج المحلي للقطاع الخاص نحو 993،3 مليار ريال، ونجد مثلاً في قطاع الصحة تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الرعاية الصحية 25% "نتحدث عن عام 2016" ومن خلال مرحلة التحول الهدف سيكون 35% في 2020. من هذه الأرقام المختصرة نجد أن مساهمة القطاع الخاص تعتبر جيدة وكبيرة، فنسبة 40،5% تعتبر كبيرة ولكن ليست كافية أيضاً بنفس الوقت، فالدولة لكي تحقق مزيداً من الوفر في المصاريف والكفاءة في التشغيل عليها التوسع في منح القطاع الخاص المزيد من فرص العمل والإدارة والبناء، ونجدها الآن تتبلور بفاعلية أكبر من خلال وزارة الإسكان وشراكتها مع القطاع الخاص سواء ممولين أو مطورين، ووزارة الصحة، والطيران المدني، وحتى الجانب العسكري من خلال الاعتماد على الصناعات المحلية، كل هذا الزخم من خلال مرحلتي التحول والرؤية، أجد أنها هي الخطوة المباشرة لتصحيح مسار الاقتصاد السعودي بالاعتماد على القطاع الخاص فيما يمكن أن يكون تحت إدارة القطاع الخاص من خلال التطوير والكفاءة، وهذا ما نجده الآن فيما ذكرنا من أمثلة.

كل هذا ماذا يحتاج؟ يحتاج الأيدي الوطنية السعودية رجالاً ونساء، لإدارة مشاركة القطاع الخاص في دفع الحراك الاقتصادي، حين نجد عدد المشتغلين السعوديين "وفق إحصاء هيئة الإحصاء" هو 5،021،579 مواطناً وموطنةً، يبلغ عدد الذكور العاملين 4،185،853 ونسبتهم 83،4% وعدد الأناث 835،726 أنثى بنسبة 16،6%. كل هذا يعكس خللاً في تركيبة العمل الوطنية، فمشاركة المرأة عالمياً تأتي بمتوسط 35% ونحن لدينا 16.6%، ويعكس ذلك حجم العاطلات عن العمل وبطالة النساء بعدد يقارب 458 ألف امرأة أي 61% من نسبة العاطلين عن العمل. حين ننظر هذا الإحصاء المختصر نجد الخلل في سوق العمل والسبب فرص العمل غير المتاحة والأهم الظروف التابعة لها للعمل؛ كبيئة العمل، المحفز المال، النقل، نظرة المجتمع، فأصبحت الوظيفة الحكومية هي الملجأ والمفضل لكل من يريد أن يعمل، لأسباب كثيرة، وليس لميزتها المالية أحياناً، علينا أن نعيد سوق العمل للتوازن الطبيعي ونهيئ المجتمع بالعمل وأهمية القطاع الخاص الذي هو المصدر الأساسي لاستيعاب كل هذه الأعداد وستتزايد الأعداد، ويجب أن لا نربط حل البطالة بوظيفة فقط، وهذا أكبر الأخطاء التي ترسخت في أذهان الكثير، وللحديث صلة.

هدر الأموال: مجرد عينة!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/517592

سالم بن أحمد سحاب

صحيح أنَّه خبرٌ قديمٌ بعض الشيء، لكنَّه بالنسبة للحالة القائمة لا زال جديدًا، إذ لم يطرأ عليه جديدٌ. والعبرة هنا بالمضمون، لا بالتاريخ، ففي عدد 29 يناير الماضي من هذه الصحيفة، نُشر تحقيق عن الحالة المزرية التي يمرُّ بها جسرُ الملك عبدالله الموصل بين طريق الحرمين السريع، وطريق الملك عبدالله، الذي بدوره يتقاطع في نهايته الغربيَّة بشارع الأندلس، مرورًا بطريق الملك فهد، وشارع الأمير ماجد، وطريق المدينة المنوَّرة، وشارع عبدالله السليمان، وغيره.

المشكلة ليست كامنة فقط في مآسي التنكيد والتنغيص، وضياع الأوقات، وشدَّة الازدحام التي يعاني منها سكَّانُ تلك المنطقة، وآخرون ممَّن يرتادونها لقضاء حوائجهم، أو للتوجُّه إلى مكَّة المكرَّمة، بل هي أبعد من ذلك، إذ ذكر التحقيقُ أنَّ الصدأ قد غمر الحديد منذ عدة أشهر، وهو حديد ضارب في عمق الخرسانة القديمة، أيّ لا يمكن انتزاعه، أو استبداله إلاَّ بإزالة ما تمَّ في ذلك الجزء، الذي يمثِّل نصف الجسر تمامًا (المتَّجه من الغرب إلى الشرق.(

هكذا تُهدر مئات الملايين من الريالات، إذ لا أحدَ تهمُّه هذه المشكلة، حتَّى شركة المقاولات التي سينتهي بها الحال إمَّا إلى إفلاس، أو استكمال المشروع بهذا الحديد (المصدِّي) حتَّى تقع -لا سمح الله- كارثةٌ مرعبةٌ للجسر ومستخدميه، ولندخل في دوَّامة (من فعل هذا؟)، و(من تسبَّب في هذا؟) و(كيف حدث هذا؟)، ثمَّ لنعلن محاسبة المتسبِّب كائنًا مَن كان، ولتمرّ السنوات، ومعها التحقيقات في سرداب طويل من الشائعات والتأويلات.

هل كان من المستحيل على الشركة المنفِّذة معالجة وضع الحديد المكشوف؛ حتَّى لا يبلى ويصدأ؟ هل عجزت كل تقنيات الدنيا عن ابتكار حلول شافية؟ أم أنَّ هذه من الحالات التي لا تحدث في أيِّ وضع طبيعي، بمعنى أنَّ التنفيذ يسبقه تخطيطٌ سليمٌ يستدعي بالضرورة استكمال المشروع في وقته، دون تأخير، فضلاً عن تأخير بالسنين!!

وأمَّا (الموال) المعتاد، فهو تبادل الملام، وتقاذف الكلام، ورمي الكرة من ميدان إلى ميدان! المقاول يلوم شركة المياه، والمياه تنفي الاتِّهام، والمواطن هو الذي يدفع الثمن، وهو صامت لا يقوى على الكلام.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21148171

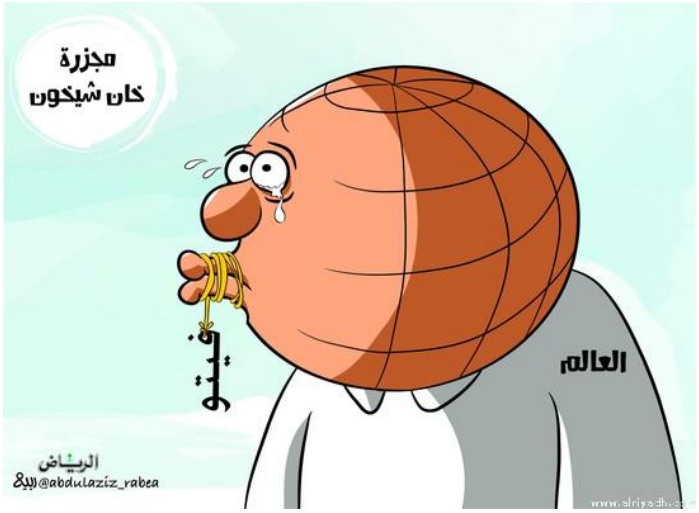

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 رجب 1438هـ - 6 إبريل 2017م

http://www.alriyadh.com/1583384